

تقرير

«الشيوعي» يستعد للانتخابات:
تشكيل ائتلاف معارض

تريده في القانون، لكن جميعها طالبت بالنسبية».

حالة الاعتراض «جذبة وكبيرة. السؤال هو كيف نبني على هذه التحركات؟». «تجميع صفوف مكونات حالة الاعتراض الديموقراطي، والتوحد بمواجهة قوى السلطة الفاسدة. هذا واجبنا كشيوعيين ويساريين وديموقراطيين ومستقلين عن السلطة وقوى شعبية». هناك إدراك بأن المعركة صعبة، واحتمال أن لا ينجح أحد من المرشحين على هذه اللوائح، التي بالمناسبة لا تشمل أحزاباً وقوى طائفية تطرح نفسها كمعارضة مثل حزب الكتائب.

يقول غريب إن «الهدف الأساسي هو بناء قطبية سياسية ديموقراطية معارضة للسلطة، ليس من أجل خوض الانتخابات فحسب، بل لإنقاذ البلد من الأزمة. إذا نجح أحد المرشحين فسيساعد بالتأكيد. لكن الأهمية تكمن في إنتاج قيادة موحدة، لطالما طالب القوى، النقابية والشبابية والنسائية والحزبية وهيئات «المجتمع المدني»، من أجل «إنتاج برنامج مشترك، وقد قطعنا شوطاً مهماً بهذا المجال».

التحضير للانتخابات النيابية بدأ من خلال إجراء تقويم في المناطق لتبيان مكامن الخلل. لم يكتمل التقويم بعد، لكن بحسب المعلومات، منطقة البقاع الأوسط «صعبة»، ومن الأرجح أن يكون هناك ترشيدات في دوائر الجنوب وبعليك - الهرمل وبيروت الثانية وعمار والشوف. عاليه، بشكل أساسي، فضلاً عن تشكيل الماكينة الانتخابية التي تضم، إضافة إلى المتخصصين، خبراء انتخابيين. كما أنه انطلقت دورة لتدريب الشيوعيين على قانون الانتخابات، وشرحه.

في مقابل التحضير لخوض الانتخابات النيابية ضمن ائتلاف عريض، حصل نقاش داخل اللجنة المركزية للحزب حول المشاركة في «النيابية» أو مقاطعتها. أبرز المدافعين عن المقاطعة هو الأمين العام السابق خالد حدادة. وتقول المصادر إن الأخير «يعتبر قانون النسبية وفق 15 دائرة مشوهاً، ويجب أن نقود معركة سياسية في الشارع، علماً بأن الدكتور خالد وافق سابقاً على أن يُشارك الشيوعي في الانتخابات وفق النظام الأكثر، وتلقينا في حينه خسارة قاسية أثرت سلباً على صورة الحزب». يتمنى غريب أن لا يُثار نقاش حول هذا الأمر، مؤكداً أن «الشيوعي لا يمكن أن ينسحب من دوره في خوض المعركة الانتخابية ولا يجب أن نتحرك هذا الموقع، قرار الحزب هو في استكمال المواجهة».

وحده على إحداث أي خرق. يجب أن تعترف القيادة بحجمها الحقيقي بعيداً عن المكابرة». حزب الـ 93 عاماً، يوجّه خطاباً إلى شرائح تعود أكثر فأكثر إلى تقوقعها داخل بيئاتها المذهبية، فضلاً عن تأثرها بـ «تراكم خيبات الأمل»، نتيجة عدم تمكن التحركات الشعبية من إحداث خرق ما. انطلاقاً من هنا، يبدو السؤال مشروعاً عن كيف ستخوض قيادة التوات (المركز الرئيسي للحزب) الانتخابات النيابية، ولا سيما بعد تغيير قانون الانتخابات، واعتماد النسبية، وارتفاع فرصة الخرق.

بين صور قادة الحزب الشيوعي، داخل مكتبه المتواضع في الطبقة السادسة من مبنى الحزب، يقول الأمين العام لـ «الشيوعي» حنا غريب إن مقاربة ملف الانتخابات «تنطلق من أزمة البلد، والنظام الطائفي، الذي هو مصدر كل الأزمات». يبدأ بإعادة الحديث عن أن «النظام السياسي الحالي عاجز عن بناء دولة قادرة على أن تشكل إطاراً ناظماً لمعالجة المشاكل. والسلطة أضعفت دور الدولة، وأهملت الخدمات الاجتماعية، وضربت الاقتصاد، مُعززة دور القطاعات الربعية». لذلك يسأل



الهدف الأساسي هو بناء قطبية سياسية معارضة للسلطة، لإنقاذ البلد من الأزمة



غريب: «كيف للشعب والمقاومة أن ينتصرا على الاحتلال الصهيوني وعلى الإرهاب، وهما غير قادرين على التخلص من أزمة النفايات، وتأمين الكهرباء والمياه وسائر الخدمات العامة؟ تحرير الأرض يرتبط بتغيير النظام الطائفي والسلطة، لنحافظ على الإنجازات ونبني دولة تليق بدماء الشهداء وتضحياتهم». قد يكون ما يقوله أستاذ الكيمياء صحيحاً، ولكن فئة كبيرة لا تتفاعل معه، وعدد الذين يُشاركون في التحركات لم يتعد الألاف. «غير صحيح» يرد الأمين العام مُشدداً على أنه «لا يجب التقليل من قيمة التحركات الشعبية التي حصلت في الشارع». برأيه أن إنجازاً تحقق، مثلاً، في ما خض قانون الانتخابات، «صحيح أن كل الفئات التي تحركت لم تكن موحدة حول سقف النسبية الذي

لنا بناه الحزب الشيوعي بنفسه عن خوض الانتخابات النيابية، لا يتعلق الأمر بكسب مقاعد نيابية، بقدر ما هو التعامل مع الانتخابات بوصفها محطة، فيما الأساس هو «استكمال النضال السياسي في وجه السلطة»

ليا القزي

مفهوم المعارضة في لبنان ينحصر بين طرفين. الأول، جهات مُشاركة في الحكومة نفسها كـ «معارضة من الداخل». أما الثاني، فهو الأحزاب التي استئنيت من التركيبة الحكومية، وتقول إنها معارضة للحكومة حصراً، وليس للعهد أو النظام. أما القوى العلمانية والتغييرية في البلد، المعارضة لكل التركيبة الحالية، فيجري تهميشها. نجحت السلطة في تكريس فكرة لدى قسم كبير من اللبنانيين أن المعارضة تنحصر في أشخاص وأحزاب، كانوا حتى الأمس القريب جزءاً منها، واستئنيتهم التركيبة الحالية. حين يجري الحديث عن لوائح المعارضة لخوض الانتخابات النيابية، تتجه الأنظار إلى حزب الكتائب وما يُسمى «المجتمع المدني» والوزير السابق أشرف ريفي وبعض شخصيات 14 آذار، فيما يتم إسقاط الحزب الشيوعي، مثلاً من الحسابات.

أدى الحزب الشيوعي في السنوات الماضية دوراً أساسياً في معظم التحركات الشعبية، من «إسقاط النظام الطائفي» وهيئة التنسيق النقابية وحراك ما بعد أزمة النفايات وخوض المواجهة في الانتخابات البلدية، وصولاً إلى المطالبة بقانون للانتخابات على أساس النسبية والدائرة الواحدة وخارج القيد الطائفي. حتى مع تعدد القوى والجمعيات والأحزاب «المعارضة»، بقي الحزب الشيوعي «حاجة» في وجه السلطة. نقطة قوته أنه يملك كادراً تنظيمياً، مع برنامج عمل، وتاريخاً من المقاومة على المستويات كافة. وهو مصدر «ثقة» لفئة من الناس. تفرد بتقديم برنامج للانتخابات النيابية يتناول معظم القضايا السياسية والاقتصادية. إلا أن ذلك لا يلغي وجود رأي آخر، يُقارب موضوع «الشيوعي»، من وجهة نظر نقدية، تُقلل من الفعالية التي سيظهرها الحزب في الانتخابات، «لأن الشيوعي غير قادر

خافية» مع أسرار

وهي 55 في المئة (بحسب التقرير) . سقف استرداد بترول الكلفة على ألا يتخطى 65 في المئة (في التقرير 60 في المئة)

. عامل الوصول إلى الحصص القصوى للدولة لا يقل عن 1 (في التقرير 2,5) أما الرقعة 9 فقد حددت كالآتي:

- الحصص الدنيا للدولة من بترول الريح لا تقل عن 30 في المئة

- الحصص القصوى للدولة من بترول الريح لا تقل عن الحصص الدنيا للدولة وهي 40 في المئة (بحسب التقرير)

- سقف استرداد بترول الكلفة لا يتخطى 65 في المئة (في التقرير 65 في المئة)

. عامل الوصول إلى الحصص القصوى للدولة لا يقل عن 1 (في التقرير 3)

وقد تم تقويم العرض التجاري بناء على السيناريوات المفترضة، التي رسمت بدورها بناءً على ثلاثة حقول نموذجية وثلاثة احتمالات لأسعار.

وهذه السيناريوات بحسب التقرير «تم تحديدها بناءً على ثلاثة حقول نموذجية وثلاثة احتمالات لأسعار النفط». وهي على الشكل الآتي:

2. تربيون قدم مكعب من الغاز و14 مليون برميل من النفط

5. تربيونات قدم مكعب من الغاز و35 مليون برميل من النفط

10. تربيونات قدم مكعب من الغاز و70 مليون برميل من النفط

فيما حددت احتمالات سعر النفط، بالاستناد إلى توقعات «برنت» الطويلة الأمد، وهي:

النفط (50 دولاراً سعر منخفض، 65 دولاراً سعر متوسط، 80 دولاراً سعر مرتفع)

الغاز (4 دولارات سعر منخفض، 5,5 دولارات سعر متوسط، 7 دولارات سعر مرتفع)

وكانت الهيئة في التقرير الذي رفعه أي خليل إلى الحكومة، قد قدمت توصية أشارت فيها إلى أنه «بنتيجة التقويم الشامل على الرقعتين، يتبين أن العرضين المقدمين جيدان من الناحية التنقيقية، حيث يؤمنان برامج استكشافية واعدة لأماكن محتملة قد تحتوي على مواد هيدروكربونية في الرقعتين». أما من الناحية التجارية «فيؤمن العرضان المقدمان نسبة حصة إجمالية للدولة اللبنانية تفوق في الرقعة 4 وتلامس في الرقعة 9 النسبة الوسطية لحصة مئة دولة أخرى شبيهة بلبنان من حيث مياهاها البحرية العميقة وطبيعة مواردها الغازية».

في الرقعة 4 بحفر بئر استكشافية واحدة في كل من مرحلتي الاستكشاف الأولى والثانية. يصل عمق البئر في مرحلة الاستكشاف الأولى إلى 4400 متر، وإلى 4200 متر من سطح البحر في مرحلة الاستكشاف الثانية، من دون إجراء أي مسوحات زلزالية إضافية. كما تم اقتراح حفر بئر احتياطية إضافية في مرحلة الاستكشاف الأولى، شرط ألا تكون البئر الاستكشافية الأولى جافة.

أما العرض التجاري فشمّل 4 عناصر للمزايدة في الرقعة 4:

- الحصص الدنيا للدولة من بترول الريح لا تقل عن 30 في المئة

- الحصص القصوى للدولة من بترول الريح لا تقل عن الحصص الدنيا للدولة.

من السنة الجديدة». تشير المصادر إلى أن «مسألة عدم وجود مرشح من برجا انعكست على قرار قيادة التيار تجاه تسمية مرشحها، ووضعتها أمام سيناريوهات عدّة، من بينها التنازل عن الحجار لمصلحة مرشح من برجا بهدف تجبير أصوات البرجاويين لمرشح التيار الجديد، وتحقيق مطلب البلدة بالحفاظ على مقعدها النيابي»، لافتة إلى أن «أسماء أخرى جرى البحث في ترشيحها بدلاً من الحجار في الأونة الأخيرة، هي: بسام عبد الملك (مساعد الأمين العام لتيار المستقبل في شؤون العلاقات العامة)، وهو من بلدة كترمايا، والمدير العام لقوى الأمن الداخلي السابق اللواء إبراهيم

بصبوص، وهو من بلدة داريا». وبين ترشيحات «المستقبل» و«الاشتراكي»، يبرز طيف لائحة مستقلة تنطلق من برجا، تضم أسماءً من المستقلين المناوئين للأحزاب السياسية، لخوض الانتخابات النيابية. ترى مصادر سياسية أن «هذا الخيار قائم إن لم ترشح الأحزاب السياسية أحداً من برجا، وعندها سيكون اللجوء إلى خيار لائحة يرأسها مرشح برجاوي يحظى بقبول شعبي أمراً قائماً، والعمل سيكون على تجبير أكبر عدد من الأصوات التفضيلية لمصلحته، لإحداث خرق في لوائح الأحزاب، ما يحقق لبرجا مطلبها ويحفظ لها مقعدها في مجلس النواب».

غريب: الشيوعي لا يمكن أن ينسحب من دوره في خوض المعركة الانتخابية (مروان طحطح)

